

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، ياسر الشبلي

المميز :

وكيلته المحامية

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات

الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٩/١٠٩٣ تاريخ ٢٠١١/٩/١٨ والمتضمن :

تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين

٣٢٦ و ٧٠ عقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم

والنفقات .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها بتجريم المتهم

بالجرم المنسوب إليه وان البيئة غير متوفرة لمحاولة قتل المشتكي

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ إن نية المتهم

كانت قتل المجني عليه بالاستناد إلى ألفاظ حصلت من المتشاجرين أثناء حصول

المشاجرة .

- ٣- وبالتناوب فإن البيانات التي استمعت إليها محكمة الجنايات تؤكد أن المميز كان بحالة سكر وغير متماسك لقواه العقلية مما ينفي وجود نية القتل لديه .
- ٤- وبالتناوب فإن المصاب أدخل المستشفى وخرج وهو بصحة جيدة مما يدل على عدم وجود خطر على حياته .
- ٥- أخطأت المحكمة بالاعتماد على التقارير الطبية الصادرة عن الطبيب حيث قدم تقريرين متناقضين حول إصابة المشتكي .
- ٦- القرار المميز جاء متناقضاً من حيث الوصف الجرمي .
- ٧- لم يرد ببيانات النيابة ما يدل أن هناك خلافات وعداوات بين المميز والمجني عليه.
- ٨- وبالتناوب لم ترد بيانات بأن هناك دافع لمحاولة قتل المجني عليه والذي يعتبر عنصراً من عناصر جريمة الشروع بالقتل .

وانتهت وكالة المميز بطلب قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٣/٤/١ رفع نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم ٢٠٠٩/١٠٩٣ والقرار الصادر فيها بتاريخ ٢٠١١/٩/١٨ على محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤ وبكتابه رقم ٥٤٩/٢٠١٣/٤/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها بطلب قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأيد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها رقم ٢٠٠٩/٦٨٠ تاريخ ٢٠٠٩/٨/١٦ قد أحالت كل من :

١-

٢- الحدث /

٣-

ليحاكموا لدى محكمة الجنايات الكبرى عن تهمتي :

- ١- جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات بالنسبة للمتهمين جميعهم .

٢- حمل وحيازة أداة حادة وراضة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات وبدلالة المادة ١٥٦ من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين جميعهم .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وفق ما هو وارد في محاضرها وبعد سماعها للبيانات المقدمة فيها واستكمالها لإجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١١/٩/١٨ قرارها في القضية رقم ٢٠٠٩/١٠٩٣ قضت فيه مايلي:

١- عملاً بأحكام المادة ٣٣٧ من الأصول الجزائية إسقاط دعوى الحق العام عن المتهمين جميعهم فيما يتعلق بجنحة حمل وحيازة أداة حادة وراضة بحدود المادة ١٥٥ عقوبات و بدلالة المادة ١٥٦ من القانون ذاته المسندة إليهم لشمولها بقانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ .

٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم الحدث / من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك بحدود المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات إلى جنحة الإيذاء المقصود بحدود المادة ٣٣٣ عقوبات وعملاً بالمادة ٣٣٧ من الأصول الجزائية إسقاط دعوى الحق العام عنه فيما يتعلق بهذه الجنحة بوصفها المعدل لشمولها بقانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ .

٣- عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك المسندة إليه بحدود المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات لعدم قيام الدليل المقنع بحقه .

٤- عملاً بالمادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات إلى جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من القانون ذاته وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بهذه الجناية كما عدلت .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات تقرر وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار وبشقه المتعلق بالمتهمين والحدث ' فطعن فيه تمييزاً .

حيث أصدرت محكمتنا وبهيئة مغايرة قرارها رقم ٢٠١١/٢٤٤٠ تاريخ ٢٠١٢/٥/١٤ قضى برد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

كما لم يرتض المتهم بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً وللأسباب الواردة في لائحة التمييز والمنوه عنها في صدر هذا الحكم .

ورفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية والقرار الصادر فيها إلى محكمتنا سنداً لأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم مميزاً بحكم القانون مبدئياً أن القرار المطعون فيه جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب الواردة في المادة ٢٧٤ من الأصول الجزائية ملتصقاً بتأييده .

وبردنا على أسباب التمييز جميعها باعتبارها تتعلق بوزن البينة وتقديرها والتطبيق القانوني وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

وفي ذلك نجد وباستعراض أوراق الدعوى والبيانات القانونية الواردة فيها أن الواقعة الثابتة فيها تتلخص إنه وبتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٠ كان المجني عليه

يركب بسيارة مع أشقائه وشقيقتهم

متوجيهم إلى منطقة ازمال ولدى وصولهم إلى الدوار قام مجموعة من الأشخاص بإلقاء الحجارة على سيارتهم مما دفعهم للتوقف عندها حضر المتهم وقام بضرب المجني عليه

بوساطة موسى على رقبتة وعندما تدخل الآخرون لمنع المتهم من مواصلة الاعتداء على المجني عليه قام بالمناداة على المتهم الحدث وقال له (يا اقضي عليه) وقام الأخير بضرب المجني عليه بوساطة ماسورة حديدية على رأسه

من الخلف عندها سقط المجني عليه على الأرض وتم إسعافه واحتصل على تقارير طبية تشعر أنه بسبب ضربة موسى التي تعرض لها نتج عنها جروح قطعية غائرة في الرقبة من اليمين أسفل صيوان الأذن اليمنى بطول ١٤ سم شكلت خطورة على حياته ونجم عن الإصابة ارتجاج دماغي مع صداع و دوخة وإصابة الفقرة العصبية للعصب الحائر مع عدم اتزان .

هذه الواقعة ثابتة بشهادة شهود العيان المشتكي

التي تطمئن المحكمة لشهاداتهم .

وفي التطبيق القانوني :

نجد إن فعل الطعن الذي تعرض له المجني عليه من قبل المتهم كان بأداة حادة قاتلة والطعن في موضع قاتل وشكل خطورة على حياة المجني عليه استناداً لشهادة الطبيب الشرعي الذي نظم التقرير الطبي بحق المجني عليه بعد الاطلاع على التقارير و الاستشارات الطبية الخاصة به بما يعد دليلاً على قصد المتهم قتل المجني عليه وإزهاق روحه ولكن الوفاة لم تحصل لأسباب خارجة عن إرادته وبالتالي فإن ما قام به المتهم يشكل كافة أركان وعناصر جريمة الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات ويستوجب تجريمه بهذه الجناية وإيقاع العقوبة القانونية بحقه وفقاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى خلصت إلى النتيجة ذاتها بعد أن استعملت صلاحيتها بموجب المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية وعدلت وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات إلى جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من القانون ذاته وجرمته بها بوصفها المعدل وقضت بالعقوبة ضمن الحد الأدنى فيكون قرارها المميز في محله وموافقاً للقانون ويتعين رد أسباب هذا التمييز .

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى وإضافة إلى ردنا على أسباب التمييز نجد إن القرار المميز جاء

مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين تأييده .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٥/٧/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.د.

lawpedia.jo